إحاطة شفوية

بناء على تقرير مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية / فسطين، حول

"سياسة التجويع كسلاح للإبادة الجماعية والتهجير القسري - الآثار الممنهجة على الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة"

مُقدمة خلال جلسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدورة الثالثة والثلاثون، حول

"أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة المتأثرين بالصراع في قطاع غزة والضفة الغربية"

(جنيف – 15 آب / أغسطس 2025)

السيد الرئيس، السادة أعضاء اللجنة، الحضور الكرام،

نقف أمامكم اليوم بعد ما يُقارب عامين من الإبادة الجماعية المتواصلة في غزة، وتسعة عشر عاماً من الحصار والعقوبات الجماعية على أكثر من مليوني إنسان، وثماني هجمات عسكرية، آخرها العدوان الشامل وغير المسبوق في العصر الحديث منذ السابع من أكتوبر. ما يجري ليس حرباً، بل عدوانًا استعماريًا ممنهجًا يستهدف المدنيين من نساء وأطفال وأشخاص ذوي إعاقة، ويُدمّر المنازل والمدارس والمستشفيات والجامعات والبنية التحتية، ويستهدف محو غزة.

يستعرض **تقريرنا التحليلي الثاني** المقدم إلى لجنتكم، حول **"سياسة التجويع كسلاح ممنهج للإبادة الجماعية والتهجير القسري وآثاره الممنهجة على الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة"**، وبالتفاصيل والأدلة والشهادات الحية من مسرح الجرائم، صورة الواقع الكارثي الذي يعيشه الضحايا. ويأتي هذا التقرير استكمالاً **لتقريرنا التحليلي الأول** في الجلسة الأولى، الذي قدّم رداً شاملاً على قائمة المسائل، وتناول بالتفصيل مسؤوليات دولة فلسطين بموجب التزاماتها الدولية.

قُتل أكثر من 60 ألف إنسان، وجُرح أكثر من 150 ألف، وهناك آلاف تحت الأنقاض، ومُسحت عائلات بأكملها من السجل المدني. أكثر من 98% من سكان غزة نزحوا مِراراً، وحُرموا من المياه النظيفة والغذاء والرعاية الصحية. المجوّعون يتساقطون في الشوارع، يقطعون مسافات طويلة بحثاً عن قليل من الطحين، فيُستهدفون بالقتل اليومي. مُنعت منظمات الأمم المتحدة، وعلى رأسها الأونروا، من تقديم الاستجابة الإنسانية، ما أدى إلى انهيارها، واستُبدلت بنظام توزيع عبر مؤسسة خاصة في 4 نقاط فقط أشبه بمعسكرات موت بدلاً من 400 نقطة في غزة كانت تُديرها الأونروا وآلاف الموظفين وقاعدة بيانات تغطي القطاع، الأمر الذي جعل وصول المساعدات للأشخاص ذوي الإعاقة **مستحيلاً**، وحوّل الغذاء إلى أداة عسكرية ضمن سياسة ممنهجة لـ**"هندسة الفوضى والتجويع"** في سياق الإبادة الجماعية المستمرة.

وفق التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) فإن المجاعة الكارثية تضرب نصف سكان غزة، والسيناريو الأسوأ يتكشف الآن، فيما تُصرّح الأمم المتحدة **" لم تعد لدينا كلمات لوصف فظاعة ما يجري. نفدت الكلمات".** وتؤكد بيانات برنامج الغذاء العالمي على أن ما دخل غزة منذ آذار/مارس 2025 لا يتجاوز ما كان يدخل في **يوم واحد فقط** خلال وقف إطلاق النار. والأمين العام للأمم المتحدة وصف الوضع **"ما يدخل لا يوازي ملعقة صغيرة من المساعدات"**.

الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون **الإبادة الصامتة**: بلا طعام، بلا ماء، بلا دواء، بلا أطراف صناعية أو كراسي متحركة، بلا كهرباء، بلا ممرات إجلاء أو مأوى، وبلا صوت يَسمع صراخهم. يُتركون تحت الركام أو في العراء، بين فقدان الحركة واستحالة الهروب، حيث تتقاطع الإعاقة مع التجويع والحصار والخذلان الدولي، لتُشكّل **ثلاثية الموت بصمت**.

السيد الرئيس،

إن شهادات باحثينا الميدانيين في قطاع غزة، الذين يعيشون الإبادة الجماعية والمجاعة الممنهجة التي يوثقونها، تكشف حجم المأساة: يجمعون الشهادات تحت القصف، وأطفالهم بلا غذاء، وأسرهم بلا مأوى. ورغم أننا أرسلنا، منذ بداية العدوان، تقارير تحليلية إلى لجنتكم وإلى المقررة الخاصة، **لم نجد أي ردّ أو خطوات عملية**. لقد أدى اكتفاؤكم ببيانات عامة، في زمن الإبادة والتجويع، إلى **تغييب منهج شمول الإعاقة** من تقارير هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها لجنة التحقيق الدولية، وغياب التصنيف التحليلي المستند إلى الأدلة، وتهميش الشراكة مع المنظمات الفلسطينية المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة. إن هذا الإخفاق المُستمر في تنفيذ التفويض أضعف أدوات المساءلة، عزز الإفلات من العقاب، وحرم الضحايا من الأشخاص ذوي الإعاقة، رغم معاناتهم المُضاعفة، من حقهم، غير القابل للتصرف، في الإنصاف.

اللجنة الموقرة،

المسؤوليات الدولية في هذه الكارثة الإنسانية واضحة: **المادة (11)** من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري، و**قرار مجلس الأمن 2475 (2019)** بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات، و**قرار مجلس الأمن 2735 (2024)** بوقف إطلاق النار ودخول المساعدات دون قيد أو شرط، بما يشمل الاحتياجات المُنقذة للحياة للأشخاص ذوي الإعاقة التي لم تدخل منذ بداية العدوان، إضافة للتدابير الصادرة عن **محكمة العدل الدولية** التي تُلزم بحرية دخول المساعدات وحرية وصول لجان التحقيق الدولية إلى غزة، والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

إن مسؤولية لجنتكم، ومعها المُقررة الخاصة، طِبقاً للتفويض، مسؤولية ثقيلة ومباشرة: **التعاون الوثيق** مع المنظمات الفلسطينية المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولجنة التحقيق الدولية، لضمان شمول الإعاقة في كل مسارات الرصد والتوثيق والمناصرة والمساءلة، وإنصاف الضحايا، ومعالجة معاناتهم المُضاعفة تحت التجويع والإبادة الجماعية. إن تغييب **منهج شمول الإعاقة** من جهود الأمم المتحدة يعكس تقصيراً لدى لجنتكم والمُقررة الخاصة، ويُضعف المساءلة ويُقوّض الثقة، وتصحيح هذا المسار ضرورة أخلاقية وقانونية لاستعادة ثقة الضحايا بكم.

اللجنة الموقرة،

وإذ نُحيل إلى تقريرنا الشامل كافة التفاصيل في معادلة الإبادة الجماعية وأداتها الرئيسية التجويع المُمَنهج، مُعزَّزاً بالأدلة المُوثّقة، والشهادات الحيَّة، والتحليل القانوني، وما يتضمنه مِن نتائج وتوصيات مُحددة وقابلة للتطبيق، فإننا نُجدد التأكيد على استعدادنا للشراكة الفاعلة والمُمأسسة مع لجنتكم ومع المُقررة الخاصة، طِبقاً للتفويض وأحكام الاتفاقية، للانتقال مِن صمت الإبادة والتجويع إلى مسارات الإنصاف. **وفي هذا السياق، نعرض على لجنتكم المُوقرة أبرز مطالبنا العاجلة:**

1. تفعيل المادة (6) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والإعلان عن فتح تحقيق رسمي في الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة.
2. إطلاق زيارات ميدانية عاجلة إلى قطاع غزة للوقوف على الأوضاع الكارثية للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. تعزيز التعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI) بما يضمن شمول الإعاقة في تقاريرها الدولية.
4. تعزيز التواصل مع وكالات الأمم المتحدة لضمان شمول الإعاقة في الرصد والحماية والإغاثة والمساءلة.
5. تقديم إحاطات شاملة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة.
6. إقامة شراكات فاعلة ومُمأسسة مع المنظمات الفلسطينية المُمَثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين.
7. اعتماد دليل "قادر" الإرشادي لمؤشرات الرصد والمساءلة من منظور الإعاقة، وربطه بخارطة طريق للعدالة.
8. دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، استناداً إلى المادتين (11) و(40) من الاتفاقية، وبموجب التفويض الممنوح للمقررة الخاصة بمقتضى القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في 13 تموز 2023، إلى عقد مؤتمر دولي للدول الأطراف لاتخاذ تدابير عاجلة لحماية وإغاثة الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة التجويع الممنهج والإبادة الجماعية في غزة.

ختاماً،

أمام الإبادة الجماعية المُستمرة والتجويع والتعطيش المُمَنهج للمدنيين، وفي طليعتهم الأشخاص ذوو الإعاقة بمعاناتهم المُضاعفة، لا يبقى أمام منظومة الأمم المتحدة، بكل آلياتها وهيئاتها، وفي مقدمتهم لجنتكم المُوقرة والمُقررة الخاصة المَعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سوى **التحرك الفوري الجاد** وتحمّل كامل المسؤولية المنوطة بها؛ وإلا فسيُخلّدها التاريخ شاهداً على الفشل الجماعي والتقاعس الأخلاقي والقانوني الذي سَمح باستمرار هذه الجرائم.

شكراً لكم.